[171] موقفه، وتقررت الملاحظات التي لا حظناها في الحديثين اللذين رواهما عن النبي صلى ا عليه وآله وسلم. وتتلخص المؤاخذة التي آخذناه بها حتى الان في عدة امور نشير إليها لنجمع نتائج ما سبق: (الأول) أن الخليفة لم يصدق روايته في بعض الأحايين كما المعنا في مستهل هذا الفصل... (الثاني) أن من الأسراف في الاحتمال أن نجوز إسرار رسول ا صلى ا عليه وآله وسلم إلى الخليفة بحكم تركته 78 وإخفاءه عن بضعته وسائر ورثته. وكيف اختص بالخليفة دون غيره بمعرفة الحكم المذكور ؟ (1) مع أن النبي صلى ا عليه وآله وسلم لم يكن من عادته الاجتماع بأبي بكر وحده إلا بأن يكون رسول ا صلى ا عليه وآله وسلم اخبره بالخبر في خلوة متعمدة ليبقى الأمر مجهولا لدى ورثته وبضعته ويضيف بذلك إلى آلامها من ورائه محنة جديدة. (الثالث) أن عليا هو وصي رسول ا صلى ا عليه وآله وسلم بلا ريب، للحديث الدال على ذلك الذي ارتفع به رواته إلى درجة التواتر واليقين حتى شاع في شعر أكابر الصحابة فضلا عن رواياتهم كعبد ا بن عباس وخزيمة بن ثابت الأنصاري وحجر بن عدي وأبي الهيثم بن التيهان وعبد ا بن أبي سفيان بن الحرث بن عبد المطلب وحسان بن ثابت وأمير المؤمنين علي بن أبي طالب (2). وإذن فالوصاية من الأوسمة الأسلامية الرفيعة التي اختص بها

---

(1) حتى قالت عائشة في كلام لها: واختلفوا في ميراثه فما وجدنا عند أحد في ذلك علما، فقال أبو بكر: سمعت رسول ا صلى ا عليه وآله وسلم يقول: إنا معاشر الأنبياء لا نورث... إلخ. راجع الصواعق المحرقة / ابن حجر: 34. (الشهيد) تاريخ الخلفاء / السيوطي: 73. (2) راجع شرح النهج 1: 47 - 48 و 3: 15 من الطبعة المصرية غير المحققة.